

تراجع العالم الإسلامي منذ العصور الوسطى:

مراجعة التفسيرات

جاك براسول

ترجمة: عبد اللطيف الموسوي (*)



المُلخَص

فقد العالم الإسلامي مكانته البارزة بين الحضارات العظيمة بعد أن كان يعيش عصره الذهبي في العصور الوسطى، تاركًا عجلة الثورة العلمية تدور في أوروبا الغربية في القرن السابع عشر، والثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. بجانب ذلك، ولد في أوروبا في الحقبة نفسها نظام سياسي واقتصادي تمثل بالسوق الرأسمالية الديمقراطية، مع الميل إلى تبنيه في كل مكان تقريبًا. تستعرض هذه الدراسة في القسم الأول منها، خصائص هذا التراجع وفي القسم الثاني تلقي الضوء على النظريات التفسيرية الرئيسة له، انطلاقًا من العوامل الجغرافية حتى العوامل المؤسسية، مرورًا بالتحليلات الاقتصادية والسكانية. الكلمات المفتاحية: الاسلام، العصور الوسطى، الزراعة، التجارة الدولية، التركيبة السكانية، المؤسسات، الدين، العبودية، المدن النقل.

(*) أكاديمي - كرسي بحث في استغلال المصادر المعلوماتية / جامعة الجنوب تولون - فار.

«عندما قال الجنرال نابليون بوناپرت لشيخوخ
عرب أثناء حديثه معهم: إِنَّ العربَ قد أقاموا دعائم
الفنون والعلوم منذ زمن الخلفاء، لكنهم اليوم في
جَهْلٍ مطبق ولم يبقَ لهم شيء من علم أسلافهم.
أجابه الشيخ أبو الأنوار السادات أنه بقي لديهم
القرآن الذي يحتوي على كُلِّ المعارف. فسأل
الجنرال بوناپرت ما إذا كان القرآن يعلم كيفية
إطلاق المدافع ليردَّ جميع الشيوخ الحاضرين
بجراحة: نعم». (لورنس، موسوعة مصر، ١٩٨٩،
دار أرماند كولين). إن مسألة تراجع الحضارة
الإسلامية منذ العصور الوسطى ما انفكت تؤجج
جدل المؤرخين ورجال الاجتماع والجغرافيا
والاقتصاد. يتحدث بروديل (١٩٧٩) عن «المشكلة
المزعجة المتمثلة في الانحطاط وهي مشكلة ليس
لها حل للأسف». مع ذلك فثمة حلول وتفسيرات
سيتم عرضها هنا، عبر مقتطفات من دراسات
مهمة. يتحدث برنارد لويس، في كتابه عن تاريخ
الشرق الأوسط (١٩٩٦)، عن مساهمة ثقافية
ثلاثية للعالم الإسلامي: المساهمة الفارسية منذ
العصور القديمة والمساهمة العربية منذ القرن
السابع والمساهمة التركية منذ القرن الحادي
عشر. كما تأثر العالم الإسلامي بآسيا الوسطى
والصين، وكانت قوة هذه الأخيرة ذات تأثير
في رفض الغزاة الذين استهدفوا الغرب، وبلاد
الإسلام، وقد كانت الحال على هذا النحو إزاء
المغول، ثم الأتراك، مؤسسي الدولة العثمانية.
لقد دفعت أحداث السنوات الأخيرة هذه المنطقة
الواسعة إلى واجهة المشهد العالمي، مع صعود
الأصولية والإسلام الراديكالي ووقوع هجمات

١١ سبتمبر/أيلول واندلاع عدد من الصراعات
في السنوات الأخيرة في الشيشان وكوسوفو
وأفغانستان والعراق وفلسطين والجزائر التي
يعيش فيها شعوب مُسلمة. وبحسب تعبير
هنتنغتون (١٩٩٦) فإنَّ الإسلام حاليًا ذو حدود
دموية. سنحاول هنا الرِّبط بين النظريات
المختلفة بشأن التراجع والوضع الراهن في
العالم الإسلامي، عارضين خصائص هذا التغير
ثم تحليلها.

١. مسألة التراجع

١.١. من العظمة إلى الانحدار

«حبر الطالب أقدس من دم الشهيد». (النبي
محمد)

لقد بلغ الإسلام أوجَه في العصور الوسطى،
وهيمن فكريًا وفنّيًا وعلميًّا. كان يقع على مفترق
طرق التبادلات التجارية، واقتصاده هو الأكثر
تطورًا. وكانت المدن الإسلامية الكبرى تُضاهي
اليوم نيويورك ولندن وباريس وطوكيو. وهذا
ما عبّر عنه، على سبيل المثال، ابن خلدون الذي
انبهر عند وصوله إلى مصر: «من لم ير القاهرة لا
يتمكّن أبدًا من قياس درجة قوة الإسلام وعزه». في
القرن العاشر، شهدت إسبانيا المسلمة (الأندلس
في زمن الحَاجب المنصور الذي كان خليفة على
قُربطبة من ٩٧٦ إلى ١٠٠٢) نهضة في العلوم
العربية تقدمت بوقت طويل على غيرها: «علم
مستورد في بادئ الأمر من الشرق، على خلفية
الثقافة الهلنستية واللاتينية، ثم أصبح علمًا أصليًا
في جميع المجالات منها الجبر وعلم الفلك وعلم
الأحياء وعلم النبات وعلم الحيوان والموسيقى.
اعتمدت الأندلس نظام التّرقيم الهندي المعروف

بنظام التّرقيم الموضوعي، بأساس ١٠ يصبح محوره صفراً. ومن هنا أخذ العلماء العرب يهتمون بتفسير الطّبيعة أقل ممّا يعملون عليها. وقد حفّز هذا التّحول النّفعي المواهب والاختراعات. وكان يعيش في قرطبة واحد من أفضل الجّراحين المسلمين وهو الزّهراوي. وقد تم بناء القبة السّماوية هناك، وصنعت الاسطرلابات والسّاعات والأقراص واستخدمت الجداول الفلكية الهندية؛ وفتحت حدائق الحيوان وحدائق النّبات؛ وطورت دساتير الأدوية. «(لانغلييه ٢٠٠٠). من جانبه، ينوه دايموند (١٩٩٧) أيضاً بالتّقدم الذي شهده العالم الإسلامي، ملقياً الضّوء على هذا المنعطف: «كان الإسلام في العصور الوسطى متقدماً في المجال التّقني ومُنفتحاً على الابتكار، وقد وصل في مجال مَحو الأميّة إلى مستوى أعلى بكثير ممّا هو عليه الحال في أوروبا المعاصرة، كما استوعب تراث الحضارات القديمة. اخترع وطوّر طواحين الهواء، وطواحين المياه (من ضمنها تلك التي تستخدم المَدّ والجَزَر)، وعلم المثلثات، والأشعة اللّاتينية، وأحرز تقدماً كبيراً في علم المَعادين والكيمياء والميكانيكا، وطوّر تقنيّات الرّي، واعتمد الورق والمساحيق من الصّين. وشهدت العصور الوسطى تدفقاً هائلاً للتكنولوجيا من البلدان الإسلاميّة إلى أوروبا، وليس العكس كما هو الحال اليوم. ثم انعكست صافي التّدفقات في نحو سنة ١٥٠٠». إذاً فقد بلغت هذه التّدفقات ذروتها في نحو سنة ١٥٠٠، على وفق دايموند، لكن كتاباً آخرين يُورّخون بداية التّراجع إلى أوقاتٍ مُختلفة. إذ يرى لانديس

(١٩٩٨) إمكانية تحديد ذروة هذا الأمر في عام ١١٨٧، عندما استعاد صلاح الدّين القدس من الصّليبيين: «من تلك اللّحظة، أخذ مسار الإسلام يَنحدر في الغالب». تواصلت عملية تحقيق مكاسب كبيرة في فتح الأقاليم وتنامي الإيمان، ولا سيما في أوروبا على يد الإمبراطوريّة العثمانية، لكن التّراجع ظهر بوضوح في القرن السّابع عشر: «لا يمكن لأيّ شخص ينظر من حوله أن يعمّى عن تحوّل ميزان القوى؛ لقد أصاب الإسلام ركودٌ اقتصادي وفكري».

ثمة تاريخ آخر يُطرح كثيرًا هو تاريخ الغزوات المغولية: حكم المغول بعد تدمير بغداد (١٢٥٨) العراق وإيران ما يقرب من قرن من الزّمان، لكن المماليك القادمين من مصر، وهم نخبة عسكريّة كانوا عبيداً في السّابق، تمكّنوا من هزيمة المغول والقبض عليهم في سوريا، وقد استتبّت الأمور لهم في القاهرة تماماً بعد ذلك. كانت تلك نهاية التّمّد المغوليّ نحو الغرب، لكن العالم الإسلامي لم يتعافَ من هذا الغزو إلا بصعوبة، فقد كان له آثار رهيبة ودائمة على الاقتصاد ممّا تسبّب على وجه الخصوص في كارثة غير مسبوقة لحقت بشبكة الرّي (لورينز، ٢٠٠٠). وبالنسبة لـرالف بيترز^(١)، فإنه يرى أن التّراجع بدأ في أواخر العصور الوسطى: «قبل عشر سنوات من اختراع الطّباعة على يد غوتنبرغ، قام أمير وعالم فلك ورياضيات وشاعر هو ألغ بيك من سمرقند

(١) يُنظر كتابه: ما وراء بغداد: حرب وسلام ما بعد الحداثة، ٢٠٠٣، دار ستيكبول بوكس.

ببناء مرصد كبير. كان هذا العبقرى بمثابة غاليليو في بلاده. لكن رجال الدين اغتالوه وتلك كانت نقطة شروع ليبدأ منها كل شيء بالجمود. هناك عدد كبير من العوامل التي أدت إلى تراجع الإسلام، لكن الحجم الكبير لذلك التراجع يدل على أنه لا مخرج منه، كما أن المسلمين لم يعملوا ما بوسعهم لتفاديه. ولم يأتوا قط بأي إصلاح لكسر هذا المسار الوحيد». بدوره، يورد بروديل (١٩٧٩) التواريخ المختلفة المقدمة لتراجع الإمبراطورية العثمانية، وريثة الإسلام التقليدي: «بالنسبة للبعض، إن التراجع السياسي بلغ أوجه في مطلع العام ١٥٥٠، في السنوات الأخيرة من حكم سليمان القانوني. وهناك من يرى أن سنة ١٦٤٨ هي العلامة الفارقة في تراجع الإسلام (اغتيال السلطان إبراهيم الأول). وإذا كان لا بد من اقتراح تاريخ، فأنا أفضل أن يكون عام ١٦٨٣، وهو اليوم التالي للحصار الدراماتيكي لفيينا، عندما قام السلطان بخنق الصدر الأعظم قرة مصطفى في بلغراد، الذي كان البطل غير السعيد في الدولة العثمانية. أخيرًا، يرى حوراني (١٩٩١) أن التراجع يعود إلى القرن الثامن عشر ولا غير ذلك، أي عند بواكير الثورة الصناعية في الغرب: «حتى منتصف القرن، كان العثمانيون ما يزالون ينظرون إلى العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية وأوروبا المسيحية على أنها مبنية على أساس تكافؤ القوى، ولكن في الربع الأخير من القرن، أخذ الوضع يتغير بسرعة وبشكل حاد، إذ اتسعت الفجوة، أكثر فأكثر، بين تقنيات عدد من بلدان شمال غرب أوروبا وتقنيات بقية

العالم». وأيًا كان صحيحًا من هذه التواريخ الآتية ١١٨٧، ١٢٥٨، ١٥٠٠، ١٥٥٠، ١٦٨٣، ١٧٥٠، فإن تراجع الإسلام أمر لا جدال فيه، وإن كان ليفي شتراوس (١٩٥٢) يذكرنا، وهو على حق، بضرورة أن نتحلى بالحذر عندما نتحدث عن تقدم أي حضارة أو تفهقها: «إن مثال ثورة العصر الحجري الحديث يجب أن يوحى ببعض الاعتدال في ما يتعلق بالتفوق الذي يمكن أن يميل الإنسان الغربي إلى ادعائه لصالح عرق أو منطقة أو بلد. لقد ولدت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية، ثم ظهرت في الولايات المتحدة، وبعد ذلك في اليابان، ومنذ عام ١٩١٧، تسارعت هذه الظاهرة في الاتحاد السوفييتي، ومن المؤكد أنها ستنشأ غدًا في أماكن أخرى؛ ومن نصف قرن إلى آخر، تضيء بلهب يتفاوت سطوعه كثيرًا في هذا الموقع أو ذاك. في جيل الألفية، كيف يكون شكل المسائل ذات الأولوية، التي نستمد منها كثيرًا من الغرور؟. لقد اندلعت ثورة العصر الحجري الحديث في حوض بحر ايجيه ومصر والشرق الأوسط ووادي السند والصين في وقت واحد وفي غضون ألف إلى ألفي سنة. ومن المحتمل، في خضم هذه المنافسة، أن تطالب ثلاث مناطق صغيرة أو أربع بأولوية. في المقابل نحن على يقين من أن مسألة الأولوية ليست ذات أهمية، وذلك تحديدًا لأن تزامن ظهور الاضطرابات التكنولوجية على مناطق شاسعة وفي مثل هذه المناطق النائية، يبين بوضوح أن الأمر لا يعتمد على عبقرية عرق أو ثقافة، وإنما على ظروف عامة خارج وعي البشر. إذا فلنتيقن

من أن الثورة الصناعيّة لو لم تظهر للمرة الأولى في أوروبا الغربيّة والشّماليّة، لكانت قد تجلّت ذات يوم في جزء آخر من العالم. وإذا كان امتداد الثورة الصناعيّة إلى الأرض المأهولة بأكملها أمرًا لازمًا، كما هو مُفترض، فإنّ جميع الثقافات ستقدم كثيرًا من المساهمات الخاصّة، بحيث أن مؤرّخي الألفيّة المقبلة سيعدّون بشكل مشروع أن معرفة من بوسعه، على مدى قرن أو قرنين، المطالبة بالأولويّة للجميع مسألة عقيمة.

٢.١. مظاهر التّأخّر

يرى لين وايت (١٩٧٨) أن جذور التّقدم التّقني في أوروبا تعود إلى أوائل العُصور الوُسْطى، عندما أخذ الفلاحون والحرفيّون في تطوير تقنيّات وابتكارات أكثر كفاءة ممّا عليه الحال في الثقافات الأكثر تقدّمًا من أوروبا في بيزنطة والبلدان الإسلاميّة. في القرن الخامس عشر وبعد مرور ما يقرب من ألف سنة، ومع تصنيع الآلات الأكثر تعقيدًا، أخذت أوروبا تتخطى الحضارات الأخرى وتمسك بزمام المبادرة عالميًا في المجال التّقني. وقد جاءت بعض الابتكارات من الصّين، وبعضها الآخر تم تصنيعها محليًا. وقد ترجمت نتيجة هذا التّطور في تكوين رأس المال العينيّ، ورأس المال الماديّ المتقدّم، وهو رأس المال الحديّث في بدايات الرّأسماليّة: «وصل البارود من الصّين إلى أوروبا خلال البلدان الإسلاميّة. استُخدمت الصّواريخ في كولونيا سنة ١٢٥٨، بعد ذلك بعام عرفها روجر بيكون. ومن غير الواضح ما إذا كان المدفع (وهو أنبوب معدني حيث تقذف الغازات عند تمددها قذيفة المدفع) قد تم اختراعه في الصّين أو أوروبا. ظهرت المدافع

في الغرب في عشرينيّات القرن الرابع عشر في ١٣٢٠، وبالتأكيد لم تُعرف في الصّين إلا في عام ١٣٣٢. وحصلت الحضارة الإسلاميّة على المدفع عن طريق الغرب، شأنها في ذلك شأن اليابان، وذلك في القرن السادس عشر. في بداية القرن الثالث عشر كانت الاتصالات بين أوروبا والصّين نشطة للغاية لدرجة أن الاقتراض كان من الممكن أن يحدث في كلا الاتجاهين. كان تطور البارود والمدافع في أوروبا بطيئًا ولم تصبح الأسلحة النارية الصّغيرة فعّالة إلا في النّصف الثّاني من القرن الخامس عشر. ومع ذلك، أصبح لدى الأوروبيين، بحلول عام ١٥٠٠، أفضل المُعدّات العسكريّة في العالم على الإطلاق، فبنّوا صناعة كيميائيّة مهمة لإنتاج البارود والمعادن الثّقيلة لتستخدم في صنع المدافع، فأوجدوا ترسانة يمكنها غزو العالم. وفي عام ١٥٠٠، منحت الدينامية التّكنولوجية في العُصور الوُسْطى أوروبا إمدادات منتظمة من الغذاء والمهارات الميكانيكية والصّناعيّة وميزة في الأسلحة، وتقانة بحريّة سمحت لها بالمغامرة في جميع البحار، وكلّ ذلك سمح للغربيين حينذاك بجمع توارىخ الشّعوب، التي كانت مُنفصلة حتى ذلك الوقت، في تجربة فريدة للبشرية جمعاء. لقد كانت لحظة تاريخية لا يمكن أن تحدث إلا مرة واحدة». لم يستطع العثمانيّون في العصر الحديّث مواكبة الابتكارات التي أنجزتها أوروبا الغربيّة، التي أخذت تتسارع بدءًا من عصر النهضة، من ضمنها الانجازات في المجالين العسكريّ والبحريّ، كما يذكرُ البرت حوراني

(١٩٩١): «خلال قرون من الحكم العثماني، كان هناك انخفاض في المعايير العلمية ونقص في التقدم التكنولوجي. وكانت المعرفة باللغات الأوروبية محدودة، وكذلك المعرفة بالتقنيات المنجزة في أوروبا. على سبيل المثال، إن نظريات كوبرنيكوس في مجال الفلك، لم تذكر للمرة الأولى إلا في نهاية القرن السابع عشر وبايجاز، وبينما كانت أوروبا الغربية منغمسة في عملية مستمرة لمراكمة مواردها، وتقليل المجاعات والأمراض، كانت البلدان التابعة للدولة العثمانية، كما هو شأن أجزاء أخرى من آسيا وأفريقيا، لا تزال عرضة للطاعون مع نقص في الغذاء، فانخفض عدد السكان في بعض الأماكن، كما لم يسفر الإنتاج عن استثمارات. وأيضا ثمة انتكاسة عسكرية، فمع الهزيمة أمام الروس في عام ١٧٧٤، الذين قاموا بتحديث جيشهم على وفق الأساليب الغربية، لم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية، واستقر الروس في شبه جزيرة القرم، وهي منطقة يسكنها المسلمون، وضموها إلى إمبراطوريتهم، وأسسوا مدينة الأوديسا (...). وفي ما يتعلق بالتجارة مع أوروبا، فإن دول الشرق الأوسط والمغرب العربي تميل إلى توريد المواد الخام وشراء المنتجات المصنعة».

وفي العصر الحديث أخيراً، بدأ انحطاط الإمبراطورية العثمانية صارخاً في القرن التاسع عشر، على الرغم من محاولات الإصلاحات (انشاء التنظيمات في الدولة العثمانية) ونهضة مصر في عهد محمد علي (راجع لورنس ٢٠٠٠). ولم يستطع العالم الإسلامي مجابهة التوسع

الاستعماري الأوروبي. كما لم يتدارك هذا التأخر بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من نيل الاستقلال. وقد سعى تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خاص بالعالم العربي، كتبه فريق من الباحثين المسلمين، إلى تحديد أسباب الفشل الاقتصادي. وقد تحدثت الصحافة عن ذلك مسيرة إلى إفلاس اقتصادي واضح لـ ٢٢ دولة تمتد من الخليج إلى المحيط الأطلسي (لوبوشيه ٢٠٠٣). ويعد مؤشر التنمية البشرية هذا متخلفاً أكثر من أي مكان آخر، باستثناء منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، فالقطاع الصناعي الخاص هامشي وغير ديناميكي للغاية، والأبحاث بدائية، ورأس المال يتسرب من تلك البلدان ليذهب إلى العالم المتقدم أو إلى الملاذات الضريبية. وتركز الأيدي العاملة المؤهلة، التي غالباً ما يتم تدريبها في الخارج، إلى البقاء هناك... وتميل حلقة مفرغة من عدم الثقة إلى التوطن مما يحد من الاستثمار والتوظيف والإنتاجية، ما عدا حالات استثنائية قليلة مثل تونس. إزاء هذا الوضع، تخفي ردود أفعال الضحايا، الذين غالباً ما يحصلون على دعم حكومي، المشكلات الحقيقية وتشجع على ظهور التطرف. تتلخص تفسيرات التقرير بما يأتي: ثغرات على مستوى الحرية السياسية، والمعرفة، وتمكين المرأة، وهو ما يسميه المؤلفون «نواقص العالم العربي الثلاثة»: - نقص الحريات: أنظمة استبدادية و/أو أبوية^(٢)،

(٢) كان الرئيس المصري الراحل أنور السادات يبدأ خطابه للمصريين بكلمة: أبنائي

انتخابات مزورة، خلط بين السلطة التنفيذية والتشريعية (لاحظ المؤلفون غياب المُصطلحات التي تميز بين أنواع السلطات باللغة العربية)، والرقابة، والضغوط الاجتماعية والدينية، وعدم تداول السلطات من خلال التصويت، الخ. علاوة على ذلك، فإن المناصب لا تُنال بناء على الجدارة، بل اعتماداً على العلاقات، فالمرء لا يحظى بوظيفة في الخدمة العامة استناداً الى ما يملكه من معرفة، بل بفضل علاقاته ... وتمارس معظم دول المنطقة مزيجاً من «القومية الحمايية والاشتراكية البيروقراطية»، فهي تقاوم الانفتاح السياسي والاقتصادي وتحبس نفسها في «دولانية»^(٣) مغلقة.

- تمثل الثغرات المعرفية النقص الثاني: تتسم هذه البلدان بتدهور التعليم، وعدم مواكبته لاحتياجات الاقتصاد، وافتقار عدد هائل من الأطفال للتعليم بشكل تام (١٠ ملايين طفل لم يلتحقوا بالمدارس منذ عام ٢٠٠٨ في مجمل العالم العربي)، وارتفاع عدد الأميين. والأبحاث والتطوير محدودان، والتقنيات الجديدة قليلة الانتشار (١٪ من السكان لديهم جهاز كمبيوتر، ونسبة من بوسعه الوصول إلى الإنترنت أقل من

(٣) سيطرة الدولة أو (الدولانية)، تعني انه يجب على الدولة ان تسيطر اما على الاقتصاد أو على السياسة الاجتماعية أو الاثنين معاً. وفي العلوم السياسية، الدولانية هي المبدأ القائل بأن السلطة السياسية للدولة تتسم بالشرعية إلى حد ما. قد يشمل ذلك السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالأخص فيما يتعلق بالضرائب ووسائل الإنتاج. (ويكيبيديا- المترجم).

ذلك). ويخلص التقرير إلى خاتمة لافتة للنظر: بعد نحو ١٢٠٠ سنة من حكم الخليفة العباسي المأمون (٧٨٦-٨٣٣) فإن عدد ما ترجمه العرب يعادل ما تترجمه إسبانيا في عام واحد في عصرنا الحاضر.

- تدني مكانة المرأة: نصف القدرات الإنتاجية للمرأة يستخدم بشكل سيئ أو محدود، وهو ما يفسر إلى حد كبير هذا التخلف. وغالبية النساء ليس لديهن عمل ذو مردود، ومستبعدات من سوق العمل، وامرأة واحدة من كل اثنتين لا تجيد القراءة والكتابة، وهناك ٤٤ مليون امرأة أمية من مجموع ٦٥ مليون أمة في البلدان المشمولة بالبحث.

على المستوى الاقتصادي ينفي كوهين (٢٠٠١) وجود «لعنة إسلامية». ولكي نفتنع بذلك، حسبنا أن نقارن تطور الدول المجاورة، التي تسكنها الشعوب نفسها، بعضها إسلامية مقابل أخرى غير إسلامية: فقد فاقت ماليزيا المسلمة تايلاند في التطور (٦٩٩٠ دولاراً للفرد مقابل ٥٨٤٠)؛ فيما السنغال إزاء ساحل العاج (١٧٥٠ مقابل ١٧٣٠)؛ وباكستان إزاء الهند (١٥٤٠ مقابل ١٧٠٠)، إلخ. والشيء نفسه ينطبق على المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية، التي لا تتضمن فوارق كبيرة. على سبيل المثال، شهدت اندونيسيا المسلمة انخفاصاً في مؤشر الخصوبة أكثر ممّا هو عليه الأمر في الدول المجاورة (٢,٦ طفل لكل امرأة، مقابل ٣ في الهند و٣,٦ في الفلبين). من جهة أخرى، فإن

لم تكن الدّول الإسلاميّة قد واكبت التّطور الدّيمقراطيّ الحاصل في أمريكا اللّاتينية وأوروبّا الشّرقية وبعض البلدان الآسيوية منذ سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩، فلعلّ مجرد أسباب عابرة وراء غياب الدّيمقراطيّة فيها. ويمثّل صعود الإسلاميين الذين يحتكرون المعارضة عقبة أمام إجراء الانتخابات وتناوب السّلاطات السّياسيّة. إن الطّبقة الوُسطى، التي من الممكن أن تكون هي المهيمنة في النّظام الدّيمقراطيّ، تتردّد في السّعي لإجراء انتخابات حقيقيّة، خوفاً من تخليها عن السّلطة بشكل نهائيّ للمتطرفين: «السبب وراء عدم تغلغل الدّيمقراطيّة في الإسلام لا يكاد يكون له علاقة بأيّ عدم توافقيّ أساسيّ للدين مع الدّيمقراطيّة (...) لقد فشلت عملية التّحول الدّيمقراطيّ إلى حدّ كبير بسبب الخطر الأصوليّ المتمثّل في الخوف من أن يكون هناك في المستقبل رجلٌ واحد، صوتٌ واحد، وسلطةٌ واحدة...» (الإيكونوميست، ٢٠٠٣). وقد جاء الإسلام في القرآن الكريم بمجموعة من التّشريعات الإلهية، الموجهة مباشرة إلى النّبي محمد، وهي بالنتيجة ليست موضع مراجعة. لكن من النّاحية العملية فإنّ هذه التّشريعات لا تفي بكلّ متطلبات المنظومة الاجتماعيّة وهي في كلّ الأحوال غير كافية لاحتياجات الدّولة الحديثة. وينبغي إيجاد قوانين أخرى، على سبيل المِثال إيجاد آلية لتعيين الحكومة بما يتيح المجال للممارسات الدّيمقراطيّة. بيد أنه يمكننا أن نجد مفاهيم في القرآن تشجّع هذه الممارسات مثل الإجماع والشورى. ومنذ عبد النّاصر، يواصل

مؤيدو القومية العربيّة، التي هي مزيج من مبادئ الاشتراكية والرّغبة في توحيد العالم العربيّ، التّأكيد بأن القوى الاستعمارية قد أضعفت العرب عمداً من خلال تقسيم أراضيهم إلى دويلات صغيرة مصطنعة: وهذا ما يفسّر جهود التّوحيد على نموذج التّكامل الأوروبي، أو الاتحادات السّياسيّة، لكنها فشلت أو لم تحقق تقدماً يذكر ومنها (اتحاد المغرب العربيّ ومجلس التّعاون العربيّ ومجلس التّعاون الخليجي). وعلى الرّغم من الثّقافة واللّغة المشتركة، والنمو السّكانيّ القوي، ووفرة موارد الطّاقة، إلا أنه لا شيء من ذلك قد ساعد في تحسين الاوضاع، غير أن القومية لا تزال حية. وقد انخفض النّمو الاقتصاديّ الى أقل من ١٪ سنوياً منذ عام ١٩٩٠، كما أن دخل الفرد يتناقص بانتظام، حتى في البلدان الغنية بالنفط، مثل الكويت والإمارات وليبيا... إن الدّول الإسلاميّة التي تؤلف ٢٠٪ من سكان العالم لا تنتج إلا ٦٪ فقط من الثّروات على مستوى العالم. فكيف وصل الأمر إلى هذا الحال؟

٢. أسباب متداخلة

يعزو المستشرقون الأوائل في أوروبّا، أي مستشرقو عصر التّنوير، في تحليلاتهم الانحدار العربيّ إلى التّضييق التّدرجيّ لحرية الفكر، وأيضاً إلى الغزو العثمانيّ، حيث تسبب غزو البرابرة لروما بقرون مظلمة وبما أطلق عليه بالعُصور الوُسطى. وهذه كانت هي الرّؤية السّائدة في القرن الثّامن عشر التي يذكرها لورينز (٢٠٠٠): «كان الإسلام خلال القرون الأولى من ظهوره، وفي ظل الاستبداد الواعي

للخلفاء الأمويين والعباسيين، متسامحاً للغاية تجاه الفكر الحر للفلاسفة العرب، ولكن منذ القرن الثالث عشر الميلادي، أخذ التعصب الديني يسود فبدأ الإسلام يحظر تدريجياً كل فكر حر، وكل فضول فكري. ومن ناحية أخرى، فرض الأتراك، وهم في الأساس غير متحضرين استبداداً عسكرياً خانقاً، ودعموا التعصب الديني في قمع حرية الفكر. وقد نُظر إلى الأتراك على أنهم غزاة، شأنهم في ذلك شأن الألمان في العصور القديمة المتأخرة على سبيل المثال. أمّا التفسير الثاني فلم يعد له اليوم وجود بسبب التلميع الواضح للبلاد والمجتمع العثمانيين اللذين ورثا الثقافة البيزنطية. لكن التفسير الأول، القائم على الدين والسلوك، يبقى تفسيراً أساسياً، كما سنرى في أدناه. مع ذلك فإن العوامل الاقتصادية، المرتبطة بالزراعة والتجارة، هي التي خضعت للبحث كثيراً في ما بعد. وسنتحدث عنها بشكل منفصل من أجل زيادة الإيضاح، ولكن من الواضح إن هذه التفسيرات المختلفة مرتبطة بعضها ببعض.

٢. ١. الزراعة

كانت ندرة المياه من أبرز سمات الزراعة وقد عمد المزارعون المسلمون إلى تحسين تقنيات الري الموروثة من العصور القديمة ومنها آبار الشادوف^(٤) والنواعير والسدود وخطوط الأنابيب والقنوات، وهي أمثلة على تلك الأساليب التي تنطوي على إدارة مشتركة وكذلك تدخل الدولة. وكانت الأرض تُزرع بمساعدة المحراث، وهو

(٤) الشادوف: آلة تستخدم في عملية برفع المياه. (المترجم).

مناسب إلى حد كبير للتربة الجافة، مع قليل من السماد. يتعايش المزارعون مع مربّي الحيوانات بانسجام نسبي: وهناك من يتحدث عن تعايش بين الزراعة والثروة الحيوانية في العالم الإسلامي (حوراني، ١٩٩١). كانت الملكية بشكل أساسي عامة: الأراضي التي يتم غزوها تخصص للخليفة وتستغلها الدولة مباشرة (حيازة مباشرة للأرض) أو تكون حيازتها غير مباشرة للأفراد بنظام المزارعة (دفع حصة من المحصول للدولة). أمّا الأراضي الخاصة فتخضع للضريبة (الخراج). كان الناتج يسوق تجارياً بحرية وسط احترام للحريات الاقتصادية الأساسية، ومع ذلك، فإن الاقتصاد الريفي شهد تدهوراً في عهد العثمانيين. ويُعدّ العديد من المؤلفين إنشاء الاستثمار الزراعي المتمثل بنظام الالتزام^(٥)، عاملاً في التدمير التدريجي للزراعة وبالتالي في تراجع الإمبراطورية. ويتضمن نظام الالتزام منح الدولة لمدة قصيرة صلاحية استحصال الضرائب على الأراضي من الملتزمين، وهم عادة الأثرياء. ويذكر هذا النظام بالإقطاعيين الذين يستغلون المزارعين في النظام القديم. يدفع الملتزمون مقدماً المبالغ للدولة، ثم يكونون مسؤولين عن تحصيلها من المزارعين. وعلى وفق لورنس (٢٠٠٠)، فإن هذا النظام سلبي للغاية، لأن الملتزمين «لا يحتفظون باستثماراتهم الزراعية

(٥) الالتزام: نظام طبقه العثمانيون يخول الدولة الحصول على مقدار ثابت ومحدد من المال والعوائد يعود لصالح خزينتها

إلا مدّة قصيرة فقط، ويُفترطون في استغلال الفلّاحين ممّا يتسبب في تدمير الزراعة». ووفق التقاليد الإسلاميّة، يعدّ الفلّاحون شاغلين لأراضٍ مملوكة لمن هم في السّلطة. يتولى مجتمع القرية بشكل جماعي شؤون الإدارة في ظل نظام مُجتمعيّ يُمكن مُقارنته بنظام الحقل المفتوح، ولكن المِلْكِيّة عائدة للدولة، والمِلْكِيّات الخاصّة نادرة. وبالطريقة نفسها، يُرجع بيير ديون وجون جاكارد (١٩٧٨) الرّكود الاقتصاديّ للإمبراطوريّة العُثمانيّة إلى تشكيل مناطق كبيرة تدار بشكل سيئ: «كان أصحابها، الذين يجرى استغلالهم لصالح الوزراء وخصيان القصر، يشاهدون وجود مصدر للدّخل والسّلطة المحليّة ... نجد هنا مساوئ النّظام اللّاتينيّ، وقد فاقمه الإهمال الإداريّ، وتعرّس الآغا والباشا، والإخضاع المتزايد لغير المؤمنين. فبقيت عملية نموّ الأراضي قديمة للغاية وتعاني النّقص الشّديد، إذ تركت مساحات جبليّة هائلة لهجرة قطعان الماعز والأغنام. وفي الأماكن الأخرى، يمارس الفلّاحون الزراعة الرديئة المختلطة مع الملتزمين، وهي لا تكاد توفّر لهم سبل العيش وتلبية مطالب الوجهاء... الذين يحتفظون بما يصل إلى ثلثي المحصول... في مثل هذه الظروف، سواء أكانوا مُسلمين أم مَسِيحيين، عليهم ألا يأملوا في أي تحسّن في أحوالهم... أمّا المبالغ التي يستحصلها السّلطان ومقربوه وأفراد الطبقة الأرستقراطية الطّيفيّة، فهي لا تُستخدم إلا في مواصلة الحروب المكلفة والاستيراد لسدّ الاحتياجات». ومع ذلك نشير إلى أنّ هناك تفاوتًا كبيرًا بين البلدان الإسلاميّة في

ما يخصّ المناطق الزراعيّة والمناطق الرّعيّة على سبيل المثال. وقد كان (الملِك)، وهو نظام المِلْكِيّة الخاصّة، هو السائد حيثما يوجد ريّ (ملْكِيّة المياه تكون في بعض الأحيان منفصلة عن ملكيّة الأرض). ومن الضّروريّ أيضًا الإشارة إلى نظام «الملكية الجماعية الخاصّة»، الذي يُسمّى أيضًا الملكية القبليّة أو الأرشيّة، وهو يختلف عن الإقطاع (ملْكِيّة السّلطان الممنوحة للضباط). ولذلك يبدو أنّ النّظام يجمع بين عيوب الإدارة المجتمعية، التي تميز العُصور الوُسْطى الأوروبيّة وإفريقيا السّوداء الحديّثة، والإقطاعيّات اللّاتينيّة من النّوع اللّاتينيّ، من روما القديمة إلى أمريكا الجنوبيّة اليوم، مع ابتزاز ضرائب الاستثمارات الزراعيّة، المماثلة لتلك التي كانت موجودة في فرنسا في ظل النّظام القديم. وفي ظلّ هذه الظروف، ليس من المستغرب ألا يحدث أيّ تقدم في الرّيف، ولا أي ثورة زراعيّة، وهو ركود له تداعيات على الاقتصاد برمته.

٢.٢. التّجارة الخارجيّة

إنّ تراجع التّجارة في العالم الإسلاميّ هو التّفسير التّقليدي لهذا الانحدار على وفق رأيّ عديد المؤرّخين الذين يستشهدون بكيفية تعرض التّجارة في بلاد الشّام إلى تحايل الأوروبيين: فقد كان البرتغاليون يجوبون أفريقيا للبحث بشكل مباشر عن التّوابل، في حين يعبرُ الإسبان المُحيط الأطلسيّ لينتهي بهم الأمر ليس بالعثور على قارة جديدة، بل على طرق جديدة إلى آسيا ليصبح العالم الإسلاميّ عندها بمثابة طريق

تجاري مُغلق - في حين كان يقع حتى ذلك الوقت في المركز الجغرافي للقارات المعروفة - ولتصبح الطُّرق الجديدة للتجارة العالَمِيَّة منذ ذلك الحين هي طرق المُحيط الأطلسي. وعلى وفق جوزيف بورلو (١٩٩٠)، فإنَّ هذا يعني اختناقًا بحريًا: «لقد سرق البرتغاليون من الأتراك دور الوسيط بين الشَّرق الأقصى والغرب». وقد احتلت أوروبا الغربيَّة مذاك موقعًا مركزيًا. ومن أجل تفسير الاندفاع الأوروبي نحو منطقة البحر المفتوح، يشير غروسيه (١٩٤٨)، إلى الحروب الصليبيَّة، التي أدَّى فشلُها إلى اكتشافات كبرى: «إن سقوط مستعمرات الفرنجة في سوريا، مع محافظة سلاطين مصر على احتكارهم الحصري — والسِّيء — للتجارة في المُحيط الهندي، هو الذي أرغم ملاحِي دول أقصى الغرب على البحث عن طريق مباشر إلى الهند من وراء كيب تاون». ويروي المؤرِّخون كيف هيمن الملاحون البرتغاليون فالهولنديون، ومن ثم التَّجار من جميع أنحاء أوروبا، على البحار العربيَّة منذ القرنِ السَّادس عشر. ففي اللَّحظة التي هدَّد الاندفاع العُثمانيُّ فيها أوروبا المَسيحيَّة حتى فيينا وفي جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، جعل البرتغاليون من أنفسهم سادة، «بالاستيلاء على القارَّة الهائلة من الخلف لمهاجمة العالَم الإسلاميِّ بدون دروع» (غروسيه)، وهو أكثر المناطق سكانًا في العالم. وقد هيمنوا على التَّجارة في الشَّرق طوال القرنِ السَّادس عشر بحفنة من الرِّجال والسِّفن، وبفضل المدفعية المتفوقة، فسجلوا حضورَهم في غوا بالهند، وفي

جاوة وسومطرة في جزر الملوك، وفي ماكاو بالصين، وقاموا بجمع الحرير والفلل والتوابل الأخرى، وشحنها أمَّا إلى أوروبا أو إلى وكالاتهم التَّجاريَّة في هرمز، عند مدخل الخليج العربيِّ حيث يستبدلون بها مع العالَم الإسلاميِّ الأسلحة والخيول والأموال. وهكذا نشأت تجارة مثمرة بين العربيِّين والعرب وآسيا، نظَّمها البرتغاليون. وقد استمر التَّراجع التَّجاريُّ في ظل العُثمانيِّين، كما يوضح فيرناند بروديل (١٩٧٩): «إن إمبراطوريَّة العُثمانيِّين كيان واحد؛ فهي مجموعة متماسكة من الأراضي حيث المياه المتدفقة من البحار. إنها الأرض التي تشكل مفترق طرق الشَّرق الأدنى، الذي يمنح الإمبراطوريَّة التُّركيَّة المصدر الحيِّ لقُوَّتها... صحيح أن الشَّرق الأوسط لم يعد في هذا الوقت مفترق طرق العالم بامتياز، كما كان في زمن بيزنطة وأيام الانتصارات الأولى للإسلام، بيد أنَّ اكتشاف أمريكا والطريق إلى رأس الرِّجاء الصَّالح جاء في مصلحة أوروبا... الإسلام التُّركي لم يستولِ على المغرب وجبل طارق ولم يصل إلى المُحيط الأطلسيِّ؛ ولم يسيطر على البحر الأبيض المتوسط بأكمله، وفي الشَّرق، لم يتمكن من السَّيطرة على بلاد فارس، الحاجز الذي لا يمكن التَّغلب عليه والذي حرم الأتراك من مواقع ضرورية... كانت معركة ليبانتو، التي أنهت السَّيطرة العُثمانيَّة على البحر الأبيض المتوسط، وبروز بلاد فارس في المجال الحربي تحت حكم الشَّاه عباس، من الأسباب الرِّئيسة لوقف تقدم الأتراك... وينبغي ألا نستهن بالوجود البرتغالي الذي كان يستخفُّ بالإسلام في المُحيط الهندي:

لأنَّ نصر التَّكنولوجيا البحريَّة الأوروبيَّة هذا، أدَّى إلى منع الوحش التُّركي من الخروج الفعَّال من الخليج الفارسيِّ والبحر الأحمر». كانت تجارة الإمبراطوريَّة العُثمانيَّة مع بقية أوروبَّا تتم تحت العلم المَسيحيِّ، وكذلك المِلاحة البحرية داخل الإمبراطوريَّة... والتقنيات البحرية الغربيَّة أكثر تقدماً وليس بوسع السَّفن التجاريَّة التُّركية أو المصريَّة منافستها. نرى ذلك في التَّفصيل الآتي الذي أورده برنارد لويس (١٩٨٢): لدى وصول سفينة إنجليزية تحمل السَّفير البريطاني إلى الباب العالي في عام ١٥٩٣، كتب مراقب مَحليّ أنه «لم تدخل سفينة بمثل هذه الغرابة إلى ميناء إسطنبول من قبل، فقد عبرت ٣٧٠٠ ميل في البحر ومعها ٨٣ مدفعاً، بالإضافة إلى أسلحة أخرى». وكانت التَّبادلات التجاريَّة غير متوازنة، واستيرادات اسطنبول كبيرة دون أنْ يَكُون لديها الكثير ممَّا تصدره مقابل ذلك، وهو أمر يذكّر بوضع روما وبأحد أسباب انحدارها. والأسوأ من ذلك أن السَّوق الداخليَّة تعاني من تشرذم تام، والولايات تعيش في عزلة، وهي منكفئة على نفسها، وتجارها ضئيلة للغاية، بسبب انعدام الأمن على نحو دائم في أسواق الإمبراطوريَّة. وفي القرن الثَّامن عشر، كانت الإمبراطوريَّة العُثمانيَّة تصدر بعض المواد الخام، فيما تشتري معظم ما تحتاجه من منتجات فاخرة وسلع مصنعة من أوروبَّا، في خضم تجارة تمر عبر منافذ أجنبية، وهي حالة مزدوجة من التَّبعية الاقتصاديَّة.

لخصت لوسيت فالنسي (١٩٧٨) نتيجة كُلِّ ما حدث، الذي بدأ بتحول هائل في التجارة العالميَّة

خلال ما يقرب من قرنين من الزَّمان بما يأتي: «إن انعكاس مسارات التَّبادل التجاريَّ أدَّى إلى فقدان البلدان الإسلاميَّة لدورها بصفتها منطقة عبور وجعلها تعتمد على الموردين الأوروبيين.. إن انعكاس طرق التَّجارة، والتقسيم الجديد للمهام يعنيان تبعية كاملة من البلدان الإسلاميَّة... وفي وقت مبكر من عام ١٧٨٨، كتب السَّفير الفرنسي إن الإمبراطوريَّة العُثمانيَّة كانت «واحدة من أغنى مستعمرات فرنسا». كانت التَّقنيات التجاريَّة بدورها مختلفة للغاية. يتحدث بروديل عن اقتصاد البازار: «اقتصاد سوق يتمحور حول المدن والأسواق الموسميَّة المحليَّة، حيث يتميز النِّشاط التجاريَّ الوفي للقواعد التَّقليدية، بحسن النِّية والشفافية». ويشير إلى «ثمة نوع من التَّبادل التجاريَّ القديم»، ويشير، على سبيل المِثال، إلى ملاحظة كتبها أحد المراقبين في نحو عام ١٥٥٠: «كل الأشياء في تركيا تتم بالنقود. لذلك لا يوجد كثير من الورق، ولا مسودات (سجلات) للديون الائتمانية، ولا ورق صحف». وعلى نحو مماثل، تشير فالنسي (١٩٧٨) إلى الفجوة بين الشرق والغرب في الأعمال التجاريَّة قائلة: إنَّ «تُجار مرسيليا مثقلون بالعمل الورقيِّ فهم يكسبون السَّجلات والمراسلات ويقومون بحفظها. علاوة على ذلك، فإنَّ ثمة أمراً ملكياً يلزمهم بالاحتفاظ بنسخة من الرِّسائل المرسلة. كان تعميم المستندات التجاريَّة المطبوعة خلال القرن الثَّامن عشر - سندات وبيانات الشَّحن والبيانات الرِّسمية، وبوليصات التَّأمين - بمثابة ترشيد للتقنيات. كما أن الاستخدام العام للمحاسبة

ذات القيد المزدوج، وتحسين تقنيات المحاسبة، وتوحيد أساليب مسك السجلات، تشير أيضًا إلى صرامة أكبر في الإدارة، وكفاءة عالية للغاية في الاتصال واستخدام المعلومات. وكانت كل طاولة بمثابة مكتب، فيما يظل الخان عبارة عن نزل ومخزن للبضائع. « ومع ذلك، فإن التحليل التجاري للتراجع الإسلامي تشوبه فجوة واضحة، إذ أنه ليس بسبب تجاوز بلد ما اقتصاديًا - كما كانت هولندا مقابل إنجلترا في القرن الثامن عشر، وكما كانت إنجلترا مقابل أمريكا في القرن العشرين، فإن هذا البلد يبدأ بالتراجع بشكل مطلق. فهولندا على الرغم من أنها كانت خلف البلدان الأخرى إبان الثورة الصناعية، حتى أنها صارت دولة صغيرة ويُستبعد تمامًا أن تهيمن على التجارة العالمية، كما كانت عليه في القرن السابع عشر، إلا أنها بقيت دولة غنية ومتطورة. وكذا الحال بالنسبة لإنجلترا اليوم، التي لم تعد تهيمن على المحيطات^(٦) والاقتصاد والسياسة العالمية كما كانت عليه طوال قرن كامل، بين عامي ١٨١٥ و ١٩١٤. على النقيض من ذلك، فقد تراجع العالم العربي والإسلامي، لا بشكل نسبي، بل بنحو مطلق مقابل الغرب منذ القرن السادس عشر. وتعد هولندا وإنجلترا قوتين بسيطتين مقارنة بالولايات المتحدة، لكن مستوى معيشة سكانهما لا يكاد يبتعد عن مستوى معيشة الأمريكيين. من ناحية أخرى، فإن جميع الدول

(٦) كما جاء في الأغنية الوطنية: «بريطانيا تحكم الأمواج» « Britannia rules the waves ».

العربية، التي كانت أغنى من أوروبا الغربية في العصور الوسطى، تراجعت ووجدت نفسها من الدول الفقيرة في القرن العشرين. لذلك يجب أن ننظر بدقة إلى ما هو أبعد من التفسير الاقتصادي، ونتجه نحو التحليل المؤسسي، بالمعنى الواسع لكلمة مؤسسة، التي تستحضر المعتقدات، وقواعد اللعبة والعقليات وحتى مجموعة «العادات المتبلورة» (بينامي ١٩٦٠).

٣.٢. المؤسسات

«عندما احتل المسلمون بلاد فارس بين ٦٣٧ و ٦٤٢ ووقعوا على عدد هائل من الكتب والنصوص العلمية، كتب سعد بن أبي وقاص إلى الخليفة عمر بن الخطاب يطلب منه الإذن بأخذها وتوزيعها بين المسلمين، فكتب إليه عمر أن اطرحوها في الماء. فإن يكن ما فيها هدى فقد هدانا الله بأهدى منه وإن يكن ضللاً فقد كفانا الله (مقدمة ابن خلدون)». هناك بعض التعاليم القرآنية التي تتعارض مع التطور الاقتصادي: التجارة الحرة، والمبادرة الفردية، والأرباح الشخصية، كل هذا يعد أمرًا مفروغًا منه سواء من جانب النبي الذي كان تاجرًا أو من خلال الكتب المقدسة فيما تقتصر الأدونات على ما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به مثل تولي مسؤولية الاحتكارات الطبيعية، والإدارة العامة للاقتصاد، وحالات إفلاس الأسواق المختلفة. إن الإشارة الرئيسة إلى سعر الفائدة وردت في سورة آل عمران - الآية ١٣٠: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافًا مضاعفة». مرة أخرى، يرى علماء اللاهوت أن الأمر يتعلق هنا بالربا، لا التعاطي

بالفائدة الاعتيادية. ونجد أيضًا النوع نفسه من المحظورات في الغرب، وفي الدول الكاثوليكية حتى القرن الثامن عشر. وأخيرًا، يرى الإسلام أن الحياة اليومية للإنسان يجب ألا تنفصل عن البيئة الأخلاقية القائمة على القيم المشتركة، وبالتالي لا يجوز ترك السوق الحر على رسله، إذ يجب أن يكونَ محاطًا بقواعد، قواعد غير اقتصاديّة، تميل إلى اللحاق بتطور الأفكار السائدة في الغرب منذ أزمة ١٩٢٩. مع ذلك، فإن تفسيرات رجال الدين للقرآن قد قللت، كما يبدو، تدريجيًا من الابتكارات، وإن لم يكن القرآن معاديًا للنشاط الاقتصادي. وقد رأينا أنه في نحو عام ١٠٠٠، تجاوزت العلوم والتقنيات في العالم الإسلامي نظائرها في أوروبا، التي لم تتمكن من استعادة تراثها إلا ببطء ومن خلال الاتصالات مع المسلمين في المناطق الحدودية مثل إسبانيا. وقد شرح ديفيد لانديس (١٩٩٨) آلية تحول المحظورات الدينية إلى انسداد اقتصادي، من خلال المثال المعروف المتمثل برفض الطباعة، التي يحظرها رجال الدين: كان لا بد من نسخ القرآن يدويًا، ولم يكن من الممكن طباعة الخط العربي المقدس. وكان أي كتاب يعد تدنيًا وهرطقة: «في العصور الوسطى، كان الإسلام هو المعلم في أوروبا، ولكن في ما بعد حدث تلكؤ ما.. فقد ضيق المتعصبون دينيًا الخناق على العلوم الإسلاميّة، وعدّوها هرطقة وذلك تحت ضغوط لاهوتية تتعلق بالتوافق الروحي، وقد مثل هذا الأمر مسألة حياة أو موت للمفكرين والعلماء. كانت الحقيقة مكشوفة لدى الإسلام

المتشدد، ما جعل الحقيقة ذات جدوى ومباحة. وكلّ ما تبقى لم يكن إلا تضليلًا وخداعا. (...) وقد حظرت البلدان الإسلاميّة الطباعة مدة طويلة لأسباب دينية؛ وكانت فكرة إمكانية طباعة القرآن غير مقبولة فيما كان لدى اليهود والمسيحيين، دون المسلمين، مطابع في إسطنبول. وعلى النقيض من ذلك في أوروبا، حيث لم يكن بوسع أحد التغطية على التقنيات الجديدة، وكانت السلطات السياسيّة مقسمة. وقد حاولت الكنيسة الحدّ من ترجمة النصوص المقدسة باللغات المحليّة، وحظر نشر الكتابات الكنسية وغيرها، لكن جرى الالتزام بأوامر الكنيسة. لقد خرجت شياطين الهرطقة من صناديقها قبل وقت طويل من ظهور مارتين لوتر، ومنعتهم الطباعة من العودة إليها. (...) والنتيجة هي أن العالم الإسلامي انقطع عن تدفق المعرفة التي تنشرها الكتب، مفضلاً العزلة الفكرية والتخلف التقني والتبعية الصناعيّة. (...) كان الضرر بنيويًا، مؤسسًا على عقيدة دينية وتحافظ عليه الأعراف. وزادت البيروقراطية البيزنطية من تعقيد الأمور عبر أنظمتها غير المفهومة، في حين كان الفساد هو السبيل الوحيد للحصول على الأشياء (...) وبمجرد أن وصلت الإمبراطورية إلى حدودها الإقليمية، مع غياب أي فتوحات جديدة تفضي إلى الحصول على غنائم، أخذت السلطات تلتفت إلى الداخل بحثًا عن الموارد، ضاغطة على رعاياها، بيد أنه لم يكن هناك موارد مؤكدة، كما لم يكن هناك ثروات لدى كبار الشخصيات. وكان ذلك الطريق المثالي لتدمير الذات».

يثير برنارد لويس في كتاب له بشأن أسباب تراجع الإسلام (١٩٨٢)، التساؤلات بشأن انغلاق العالم الإسلامي على نفسه، ويقينه في تفوقه، وثقته العمياء في تسيده، ثم رفضه تبني الأفكار والتقنيات الغربية، الآتية من شعوب كان ينظر إليها منذ مدة طويلة بعين الازدراء، فعلى مدى ألف عام، هيمن المسلمون على المجالات العسكرية والاقتصادية والتقنية، وأنشأوا أول شكل من أشكال العولمة، من خلال الربط بين شعوب شديدة التنوع: «لم يكن هناك سوى حضارة واحدة يمكن مقارنتها مع السلطة الإسلامية عندما كانت في أوجها، من ناحية الحجم والنوعية والتنوع والإنجاز وهي الصين. بيد أن الحضارة الصينية ظلت محلية إلى حد كبير، مقتصرة على منطقة محددة، هي شرق آسيا، وعلى مجموعة عرقية محددة ... وعلى النقيض من ذلك، خلق الإسلام حضارة عالمية متعددة الاثنيات، ومتعددة الأعراق، ودولية، ويمكن القول أيضًا أنها عابرة للقارات. لكن المسلمين، على عكس المسيحيين في العالم العربي، لم يسافروا إلى الغرب، ولم يتمكنوا من العيش بين غير المؤمنين، ولم يكن لديهم حتى سفارات دائمة، ولم يتحدثوا بلغات الغربيين ولم يسعوا إلى تعلمها، ولم يكن لديهم «مستغربون»، مثلما هناك مستشرقون في أوروبا. وتطبيقًا لحديث ينسب إلى النبي مفاده ان: «من تشبه بقوم فهو منهم»، كما ينقل موكير (١٩٩٠)، فإن الدولة العثمانية كانت منغلقة على نفسها بوجه المساهمات الخارجية، إلا في المجال العسكري، وكانت ترى أن جميع الإجابات على الأسئلة قد قدمتها الأجيال السابقة بالفعل،

ولذا ينبغي الاكتفاء بديمومة تقاليدها. ولم يبدأ الشرق بالتعلم من الغرب إلا في القرن التاسع عشر، ولكن كان ذلك بعد فوات الأوان وعلى مضض، كما في حالة محمد علي في مصر، وبعد ذلك في القرن العشرين في عهد أتاتورك. يعود تاريخ الطروحات بشأن دور العقلية والثقافة في التنمية الاقتصادية إلى ماكس فيبر وذلك قبل قرن من الزمان. ومن بين التحليلات الحديثة، يمكن الإشارة إلى هاريسون (١٩٩٢) الذي يبين أن القيم والسلوكيات هي أصل النجاحات في آسيا، على عكس التحديات في مناطق أخرى من العالم الثالث، مثل أمريكا اللاتينية، وهي عدم الاستقرار وعدم المساواة والفساد.

ويرى سويل (١٩٩٤) بالمنوال نفسه أن «ازدراء التجارة والصناعة كان سائدًا قرونًا عدة بين النخب ذات الأصول الأسبانية، في كل من إسبانيا وأمريكا اللاتينية»، وهذا ما يفسر التأخير. وقد طور السياسيون أفكارًا مماثلة، بما في ذلك لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة السابق، الذي يمجّد «الديناميكية الداخلية للرجل الآسيوي». ويشدّد فوكوياما (١٩٩٥) وبيريفيت (١٩٩٥) على دور الثقة داخل المجتمع فهما يريان أنها عنصر ثقافي منتشر ولكنه مفرط في الانتشار، وهو ما يؤثر في ازدهار الاقتصاد وقدرته على التنافس. إن المجتمعات ذات الثقة المتدنية، على وفق فوكوياما، مثل الصين أو إيطاليا أو فرنسا، حيث لا تتجاوز العلاقات الوثيقة بين الناس حدود الأسرة، تجد صعوبة في

تطوير مُؤسّسات مجتمعية معقدة مثل الشّركات الكبيرة متعددة الجنسيّة، وعليه فهي في وضع تنافسي غير مواتٍ مقارنةً بالمجتمعات ذات الثّقة العالية مثل ألمانيا أو اليابان أو الولايات المتحدة. بعد ذلك، حاول بعض المؤلّفين الرّبط بين الثّقافة والنظام السّيّاسيّ. ورأوا على سبيل المِثال أن الدّيمقراطيّة لا يمكن أن تصل بسهولة إلى أي بلد؛ بل أنّ الأمر يستغرق عقوداً أو قروناً من التّغلغل في النّسيج الاجتماعي حتى تتحقّق الدّيمقراطيّة، فلا يمكن ارتداء الدّيمقراطيّة مثل المعطف... وهكذا فإنّ مناطق شمال إيطاليا، حيث ظهرت الرّوح المدنيّة منذ القرن الرّابع عشر، ما تزال اليوم أكثر تقبلاً لعمل المُؤسّسات الدّيمقراطيّة من مناطق الجنوب.

ومن أجل أن ننهي الحديث عن التّمنية الاقتصاديّة، لا بد لنا بطبيعة الحال من أن نذكر صامويل هنتنغتون ومقالته الشهيرة «صراع الحضارات؟»، التي نشرها في مجلة (فورين أفيرز) في العام ١٩٩٣، ثم أعقبها بكتاب بالعنوان نفسه في عام ١٩٩٦، وكانت سبباً لسجال متواصل، إذ تحدث المؤلّف عن حرب ثقافات، يبدو أنّ الأحداث الأخيرة تبررها قائلاً «فرضيتي أنّ المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجيّاً في الدّرجة الأولى ولا اقتصاديّاً. وسيكون الانقسام الكبير داخل البشريّة والمصدر الرّئيس للصراعات ثقافيّاً. إن الثّقافة والهوية الثّقافيّة يشكلان أنماطاً جديدة من التماسك والتفكك والصّراع في عالم ما بعد الحرب الباردة... وإنّ السّياسة العالميّة يعاد تشكيلها على أسس ثقافيّة». ويقدم باربر (١٩٩٥) نسخة شائعة من هذه

الأفكار، مؤكّداً أن الصّراعات الرّئيسة ستدور بين القيم المَحليّة والقبلية من جهة (الجهاد) والقيم العالميّة للتكنولوجيا والدّيمقراطيّة (عالم ماك). وفي ما يتعلّق بأمن التّجارة والممتلكات في العالم الإسلاميّ، وكذلك علاقات الثّقة بالدولة، الصّوريين جدّاً للتنمية الاقتصاديّة، فإنّ الممارسات بهذا الشّأن موضع شك أيضاً، فإذا لاحظنا في وقت معين احتراماً لحقوق الملكية، على غرار ما درج عليه الغرب، فإنّ معظم الكُتاب يلاحظون تدهوراً تدريجيّاً في هذا المجال، على عكس أوروبا حيث تبدو هذه الحقوق مقدّسة، خاصّةً في إنجلترا بعد الثّورة البرلمانية سنة ١٦٨٩. ففي الأندلس، على سبيل المِثال، يبدو أن احترام الحقوق والأمن هو القاعدة: «أمسك الحاجب المنصور بزمام السّلطة بقوة. وكانت إسبانيا المُسلمة تدار بحزم وكفاءة وعدالة نسبية، فتمتعت بأفضل إدارة في العالم الغربيّ. وقد ضمن لها زعيمها عقدين من السّلام داخل حدودها. وكان المجرمون والمتأمرون، وأيضاً بعض مثيري الشّغب، يُعاقبون بلا رحمة ويجرى تسميمهم أو صلبهم وتعليق جثثهم على المشانق على ضفاف الأنهار. كان الجواسيس نشطين، والشرطة تراقب الطّرق والأسواق. فأصبح بالإمكان من جديد السّير ليلاً في قرطبة دون كثير من الخوف» (لانغلييه، ٢٠٠٠). ويصف لورينز أيضاً الحالة الإيجابية في الإمبراطوريّة العُثمانيّة، في نموذج امرأة عجوز في اسطنبول ترفض السّماح بمصادرة ممتلكاتها (من أجل توفير مصداق للحريق بين المباني) على الرّغم

من العروض الجيدة المقدمة إليها، ولما سئل السلطان: لماذا لم يستخدم سلطته، ولماذا لم يأخذ هذه الأرض بدفع قيمتها، أجاب: هذا شيء مستحيل، لا يجوز، فهي ملكها.

وعلى أية حال، فإن الأمثلة كثيرة في الاتجاه المعاكس، والتطور لا يكاد يكون إيجابياً: ينقل تشودوري (١٩٩٠) اقتباساً عن خليفة بغداد «هذا الذي يحظى بأفضل حياة فهو لديه بيت كبير، وزوجة جميلة، وموارد كافية، وهو لا نعرفنا ولا نعرفه...» ويصف بروديل (١٩٧٩) كذلك انعدام الأمن وعدم احترام حقوق الملكية في الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من إرساء سلام تركي، نقلاً عن سفير فرنسي في القرن السابع عشر: «السيد العظيم فوق القانون، فهو يقتل رعاياه حتى دون إجراءات شكلية وفي كثير من الأحيان بلا أي سند قانوني، ويستولي على جميع ممتلكاتهم ويتصرف فيها حسب رغبته...» (...) (الشّر، أو الشّرور، التي تعمل بها تركيا، كانت حسب الطلب ودفعة واحدة: لم تعد الدولة مطاعة؛ فالذين يعملون لديها يتقاضون رواتبهم بالمعدلات القديمة، بينما يتصاعد غلاء المعيشة: وهم يعوضون ذلك بالاختلاس».

وأخيراً، تظل الضرائب افتراضية بشكل واضح، على النقيض من أوروبا حيث تترسخ ممارسات الشفافية والنزاهة في العصر الحديث ويتواصل تداول رؤوس المال ممّا يعزز الاستثمار والنمو، فيما تستمر في التخفي في الشرق، خوفاً من تعسف السلطة. وكثيراً ما نتصور أن الدولة العثمانية جامدة على المستوى السياسي، دون

أي سلطة للشعب في اتخاذ القرار، لكن في الواقع هناك آلية يعبر من خلالها الشعب عن إرادته، وهي شرعنة الإسلام للثورات. ويصف لورنس (٢٠٠٠) الوضع بالقول: «إذا انتهك السلطان حقوق رعاياه، فإنه يخاطر بالإطاحة به عبر ثورة شعبية تدافع عن تطبيق القانون (...)» تحدث ثورة شعبية، وينضم جزء من الوحدات العسكرية إلى الحركة. ثم يقرر علماء الدين المصادقة على فتوى شرعية بعزل السلطان بسبب إمعانه في المظالم، ويصار إلى تسمية خليفة جديد وهو دائماً ما يكون من عائلته. (...) وهكذا، فإن الإمبراطورية العثمانية، التي يعدها الأوروبيون استبدادية، هي في الواقع نظام معقد...» ومع ذلك، بقي المسلمون معادين إلى حد كبير للموجة التي سببتها الثورة الفرنسية، كما يتضح من فشل الحملة المصرية، وكذلك ردود الفعل العثمانية على أفكار ١٧٨٩.

٢.٤ السكان

لقد كان العالم الإسلامي دائماً أقل كثافة سكانية مقارنة بالغرب، وذلك بسبب الظروف الطبيعية شديدة الصعوبة، وكثرة المناطق القاحلة، وانعدام التقنيات المتقدمة في المجال الزراعي. إن غلة الأرض ونتاج المزارعين في الشرق الأوسط هي الأقل، والكثافة السكانية منخفضة للغاية. إن «البلدان الخاضعة للعثمانيين تعد عالمًا خاوياً بالمقارنة مع أوروبا» (لورنس ٢٠٠٠). فضلاً عن ذلك، فإن البلدان الإسلامية هي الأكثر تعرضاً لهجمات الغزاة الآسيويين، كما رأينا في حالة المغول، وأيضاً لهجمات البدو الرحل القادمين من الصحراء، والبدو الذين ينهبون بانتظام المدن والفلاحين المستقرين، وكل ذلك يثير

انعدامًا للأمن بشكل دائم، وعقبة أمام التنمية. كما أن العالم الإسلامي أكثر عرضة للأوبئة، بسبب موقعه المركزي عند أبواب آسيا: «استوطن الطاعون الإمبراطورية العثمانية، وقد تم تصديره ببساطة إلى أوروبا» (المصدر نفسه). وظل الأمر كذلك حتى القرن التاسع عشر، في حين جرى احتواؤه فعليًا في الغرب في القرن السابع عشر باتخاذ التدابير الوقائية مثل الحجر الصحي، وهو أمر يتجاهله المسلمون.

كانت التغيرات الديموغرافية متوازنة إلى حد كبير في كلتا الحضارتين فقد شهد القرنان الرابع عشر والخامس عشر انهيارًا بسبب الطاعون الأسود، الذي دمر أوروبا أيضًا. وعلى العكس من ذلك، كان القرن السادس عشر حقبة توسع وازدهار، توافقت مع عصر النهضة (مدة حكم فرانسوا الأول وسليمان القانوني). غير أن القرن السابع عشر كان حقبة تراجع، كما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال مع مجاعات متكررة في عهد لويس الرابع عشر. وكذلك شهد القرن الثامن عشر تطورًا مشابهًا، تمثل بنهضة سكانية في الشرق كما في غرب أوروبا، لكن الفرق هو أن أوروبا الغربية خرجت عند ذاك من الفخ المالتوسي^(٧)، بفضل الثورتين الصناعيتين

(٧) الفخ المالتوسي أو فخ تعداد السكان هو الوضع الذي يتوقف خلاله النمو السكاني بسبب نقص الإمدادات الغذائية، ما يؤدي إلى المجاعة. سميت نسبةً لتوماس روبرت مالتوس، الذي كان رأى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يزيد موارد المجتمع مثل الغذاء، وبالتالي يتحسن مستوى المعيشة، ويتزايد النمو السكاني (ويكيبيديا - المترجم).

والزراعية وشهدت انفجارًا سكانيًا مستمرًا، في حين ظل العالم الإسلامي عالقًا في حركة بندول خاصة بالمجتمعات التقليدية، عالقًا في هذا الفخ، مع مزيد من الانخفاض في عدد السكان في القرن التاسع عشر. لم يحدث الانفجار السكاني إلا في القرن العشرين مع ظهور الطب الحديث. وبالنتيجة فإن الفارق الرئيس هو أن الدخول في التحول الديموغرافي والخروج من الفخ المالتوسي في الغرب يمثلان آلية داخلية مرتبطة بالتقدم الزراعي والصناعي، في حين كانا خارجيين في العالم الإسلامي، يجلبان من الخارج عن طريق تقنيات تؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات.

٢. ٥ وضع المرأة

يصف لويس (٢٠٠٢) المتضادات الأساسية الثلاثة التي تميز العالم الإسلامي: السادة والعبيد، والرجال والنساء، والمؤمنين والكفار قائلًا «كان يُنظر إلى الثلاثة - العبد والمرأة وغير المؤمن - على أنهم ملزمون بأداء الوظائف الاجتماعية الضرورية ... وهم يخضعون لقانون يطبق بصرامة يحد من قدرتهم، ويفرض عليهم قيودًا يومية. وكان يُنظر إلى هذه الفئات القاصرة على أنها جزء متأصل في الإسلام، أسس لها الوحي الإلهي، ووصايا النبي وممارساته، والكتب المقدسة وتاريخ المجتمع. إلا أنه وخلافًا للاعتقاد السائد، كانت حقوق المرأة لوقت طويل أكثر تطورًا في العالم الإسلامي منها في أوروبا: «كانت المرأة المسلمة تتمتع بحقوق تملك أوسع مما في الغرب حتى وقت قريب» (لويس). وفي القرن العشرين على وجه التحديد، أحدث الغرب

ثورة في وضع المرأة، لأنَّ الوضع في السابق لم يكن مختلفاً تقريباً. وفي البلاد الإسلاميّة، اتخذ العلماء منذ العُصور الوُسطى موقفاً مؤيداً للمساواة، وذلك لأسباب اقتصاديّة. وكان هذا هو موقف ابن رشد إزاء المرأة بالأندلس في العهد الإسلاميّ، إذ استخدم هذا الفيلسوف صورة من حياة الحيوانات ليظهر المساواة بين الجنسين، في فقرة قدمها عبد الوهاب المؤدّب (٢٠٠٢): «إن كلاب الحراسة الإناث، على الرّغم من كونها أضعف، إلا أنها شرسة شأنها شأن نظرائها من الذكور في قتال الضّباع التي تهاجم القطعان». وبما أن رعاية المرأة تشكّل عبئاً ثقيلاً على الرّجل، فإنها أصبحت أحد أسباب بؤس تلك المدن. لأنهن لا يشاركن في الأنشطة الضّرورية؛ ولا يكن يساهمن في الإنتاج إلا في مهن بدائيّة مثل الغزل والنسيج. هذه هي شهادة ابن رشد الواضحة، التي هي بطبيعة الحال لمصلحة مساواة المرأة، وتدعو ضمناً إلى تحررها. وهو يتقاطع، بلجوئه إلى الجدل الاقتصاديّ، مع المطالب النسوية في عصرنا، التي تربط تحرير المرأة بمشاركتها في الإنتاج من أجل تجنيبها التّبعية المالية.

ويعد نامق كمال واحداً من أوائل الأصوات التي ارتفعت في الدّولة العُثمانيّة ضد عدم المساواة بين الجنسين، مؤكّداً الآثار الاقتصاديّة الكارثية لذلك، يقول كمال وهو من حركة (العُثمانيّين الشباب) بهذا الشأن في عام ١٨٦٧: «يُنظر إلى نساءنا حالياً على أنّهنّ ليس لهن دور مفيد آخر للإنسانية سوى إنجاب الأطفال. إذ يُنظر إليهن على أنّهن أشياء للمتعة، وحسب، مثل الآلات

الموسيقية والمجوهرات، غير أنّهن يؤلّفن نصف الجنس البشري، وربما أكثر. إنّ عملية منعهن من المُساهمة بجهود دعم الآخرين وتحسين أوضاعهم، تنتهك القوانين الأساسيّة للتعاون في المُجتمَع لدرجة أنّ بلدنا يُصاب من جرّاء ذلك بشلل من جانب واحد شأنه شأن جسم الإنسان. ومع ذلك فإنّ المرأة ليست أدنى من الرّجل في قدراتها الفكرية والجسدية فقد شاركت الرّجل في الماضي جميع الأنشطة، بما في ذلك الحرب. وما زالت تتقاسم معه العمل في الحقول.. ويأتي سبب هذه القيود على نشاطهن من الشّعور بأنهن جاهلات تماماً ولا يعرفن شيئاً عن الحقوق والواجبات والصّالح والطالح، إن هذا الحكم القاصر تترتب عليه آثار سيئة كثيرة، أولها سوء تربية الأبناء». (نقلًا عن لويس، ٢٠٠٢). وقد كانت تركيا هي الدّولة الإسلاميّة التي نفذت في وقت مبكر إصلاحات في هذا المجال، وذلك في عهد مصطفى كمال أتاتورك في العشرينيات من القرن الماضي، وهو تطور لم يُحتدّ به إلا على نطاق ضيق في سائر بلاد العالم الإسلاميّ، باستثناء تونس، بل كان يتوقف في بعض الأحيان، كما في حالة إيران الخميني، التي شهدت تراجعاً عن إصلاحات الشّاه التي كانت لصالح المرأة. ويشير لانديس (١٩٩٨) أيضاً إلى الآثار الاقتصاديّة السّلبية للتمييز، وكذلك لتعدد الزوجات، التي تتضمن انعدام الأمن الدائم في زعامة الدّولة: «إن سلب المرأة مكانتها يرقى إلى حرمان البلاد من العمل والمواهب، ولكن الأخطر من ذلك، أنه يرقى إلى تقويض إرادة النّجاح والإنجاز لدى الأولاد والرّجال. إذ لا يمكن تربية الأبناء بحيث يعتقد نصفهم أنّهم متفوقون على المرأة بيولوجياً، من دون الحدّ من طموحاتهم وتقليل إنجازاتهم.

(...) كما تثار مسألة شرعية الأبناء من جراء تعدد الزوجات والمحظيات وكثرة النسل (ماذا يمكن لحاكم مترف أن يفعل غير ذلك؟ يا له من دليل مثالي على القوة والطاقة...). وفي الواقع، كانت الطريقة العثمانية لحل المشكلة هي خنق جميع المنافسين المحتملين بحبل حريري وبدقة شديدة. مثل هذه الأفعال الأخيرة لم تكن تحرض على القتل الاستباقي للمنافسين فحسب، بل أيضًا لأممات المنافسين (حُبسَ في أكياس وألقيَ بهنَّ في مضيق البوسفور)، وكذلك حبس وريث العرش بشكل صارم في الحريم، ليكون في منأى عن مخاطر الاختراق. وقد أدت هذه العزلة القاسية إلى عجزه الفكري والسياسي. وبدءًا من القرن السابع عشر فصاعدًا، لم يعد للسلطان المستقبلي كيان، بل كان لعبة في أيدي الآخرين. واليوم تغيرت الأمور في البلدان الإسلامية قليلًا، لكن مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي هي الأدنى بين جميع الحضارات.

٢.٦. العبودية والعمل

ظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي في زمن مقارب للعصور القديمة واستمرت العبودية في عهده، فيما كانت أوروبا الإقطاعية تتسم بالرق وهو حالة مختلفة. ففي نظام العبودية للعبد صلة مباشرة مع السيد تتمثل في حق الثاني تملكه. أمّا في حالة الرق فالصلة بين الرقيق وسيده غير مباشرة وإنما من خلال الأرض، إذ يمتلك السيد الإقطاعي الأرض، وبالنتيجة يمكنه التصرف بعمل الأرقاء المرتبطين به. لكن ليس لديه حق ملكية مباشرة لهم ولا يمكنه بيعهم،

والحيازة الوراثية تمنح الرقيق ونسله الحق في العيش على الأرض التي يعمل بها. إذًا فإنَّ العبودية والاتجار بالعبيد يحتلان مكانة مهمة في الاقتصاد الإسلامي. إذ كانت الشعوب السلافية وكذلك شعوب الشمال غير المسيحية (الانجلوسكسونيون والاسكندنافيون) ينقلون عبر ممالك الفرنج إلى ليون والبندقية حيث تتطور التجارة المربحة مع العالم العربي، ولكن أيضًا ينخفض عدد السكان السود والآسيويين (الأتراك)، في حين يتم بالطبع الحفاظ على أهل الذمة والمسلمين (راجع لومبارد، ١٩٧١). وقد أدّى تنامي التوحيد والإسلام في آسيا، والمسيحية في أوروبا الشرقية، إلى تخفيف تدفق عمالة العبيد. إلا أن أفريقيا، التي هي خارج منطقة الساحل الإسلامي، بقيت بمثابة أرض صيد للمتاجرين بالبشر. وقد كانت ممارسة العبودية أحد عوامل تراجع الإسلام، كما كانت عاملاً من عوامل الركود التقني والاقتصادي في المجتمعات القديمة. وقد أدّى ارتباط صورة العبد بمفهوم العمل إلى ازدياد العمل، وهو ما يفسر عدم اهتمام القدماء بتقنيات الإنتاج، على سبيل المثال أن طواحين المياه كانت معروفة لدى الرومان، لكنهم لم يحاولوا استخدامها على نطاق واسع، في حين شهدت أوروبا في العصور الوسطى ثورة تقنية حقيقية مع تعميم استخدام طواحين المياه. وثد شهدت البلدان الإسلامية الظاهرة نفسها لكن مع عدم الاهتمام بتطوير تقنيات الإنتاج. وعلى النقيض من ذلك في الغرب، فقد شهدت العصور الوسطى تمجيداً للعمل والتقنيات. وعلى سبيل المثال وصف وايت

(١٩٧٨) الأمر بقوله: «كان الإبداع التكنولوجي يتمشى مع روح الثقافة العربية في العصور الوسطى. كان الزهبان على مدى قرون عدة الفئة الأكثر تعليمًا بين السكان، وقد كرسوا أنفسهم للعمل بوصفه شكلًا من أشكال التصوف. في القرن الثاني عشر، وصف كاتب سيرة معاصر القديس برنارد دي كليرفو بفخر سلسلة طواحين المياه في دير كليرفو، وهي مطاحن كانت تدير عمليات صناعية مختلفة. (...) إذ أعطى عالم اللاهوت هوغو دو سانت فيكتور لفنون الميكانيكا مكانة فكرية يُعتد بها في الأنشطة البشرية وذلك للمرة الأولى في التقليد العربي منذ القرن الحادي عشر (...). وكان يُنظر للتقدم التقني الذي شهدته نهاية العصور الوسطى على أنه فضيلة مثلى، وعلامة على طاعة الأمر الإلهي بأن يعمر الإنسان الأرض. وعلى الرغم من الشكوك المبكرة، وعلمنة المواقف الدينية حتى تلك اللحظة، فإن فكرة الإفادة من التقنيات ترسّخت في الغرب بوصفها بديهية».

مع ذلك، فإنه ينبغي وضع هذا التفسير المبني على الآثار السلبية للعبودية في منظوره الصحيح، إذ أن للعبودية دورًا مختلفًا في العالم الإسلامي عما كان عليه في العصور القديمة. فهي قبل كل شيء شكل من أشكال العبودية غير المنتجة. كما يذكر ذلك حوراني (١٩٩١): «بيد أن العبيد كانوا في معظمهم خدمًا في المنازل أو محظيات في المدن». كذلك يبيّن لورنس (٢٠٠٠) أنه «في الإمبراطورية العثمانية، كما هو الحال في العصور الإسلامية الأخرى ما كان

لنظومة العبودية أي وظيفة اقتصادية بوصفها وسيلة للإنتاج، على نقيض دورها في العصور القديمة... وهي قبل كل شيء واقع حال محلي». علاوة على ذلك، كان العبيد يختلطون بسرعة كبيرة مع السكان، وهو ما يفسر عدم وجود أقلّيات سود مهمة في البلدان الإسلامية، في حين جاء عدد كبير من العبيد من أفريقيا، على عكس العزل الواضح الذي تمكنت أمريكا من تحقيقه، بوجود مجتمعات سود كبيرة اليوم. وأخيرًا، تحرر العبيد بأعداد كبيرة، وكوّن بعضهم نخبًا عسكرية^(٨) استولت في بعض الأوقات على السلطة (كما في حالة المماليك في مصر)، لتنتقل من وضع العبيد إلى وضع يكونون فيه أسيادًا على المجتمع بأكمله..

٧.٢. الجغرافية

يبقى البحر في نهاية المطاف هو العنصر الأبرز في تحضر الأمم. فلو أن تعرجات عميقة قد قطعت أفريقيا بواسطة المحيط الأطلسي المهيّب، بدلًا من امتدادها على خط ساحلي موحد، لكان مصير سكانها قد اختلف كثيرًا! «(ديفيد ليفينغستون، يوميات ليفينغستون الأفريقية، ١٨٥٣-١٨٥٦، دار نشر شايبير، ١٩٦٣). وقد درس باحثون مختلفون العوامل الجغرافية للتراجع في البلدان الإسلامية ومن بينهم إيريك جونز (١٩٨١) الذي يشدد على سبيل المثال، على ما يعانيه العالم الإسلامي من

(٨) كان لدى الأمويين ١٠,٠٠٠ من السلاف الحرس العبيد في قرطبة في القرن العاشر. و ٢٤ ألف تركي و ٤٠ ألف مملوك أسود في مصر في القرن التاسع (لومبارد، ١٩٧١).

جفاف وفقر في الموارد الطبيعية الاستراتيجية مثل الخشب والحبوب والمعادن. وقد استغل خصوم الإسلام هذه الثغرات، فعلى سبيل المثال، عملت الممالك المسيحية كل ما بوسعها للحد من صادرات الحديد والخشب والحبوب إلى البلدان الإسلامية. من جانبه، يقدم تيلييه (٢٠٠٢) تفسيراً «طوبودينامياً» مرتبطاً بالجغرافيا والتطورات الاجتماعية والاقتصادية فهو يرى أن اكتشاف أمريكا، وإحياء التوسع نحو الغرب هو العامل الحاسم: «لقد انتقلت القوة الاقتصادية تدريجياً من الشرق إلى شمال إيطاليا، ثم إلى شمال أوروبا». وأخيراً، بعد الثورة الصناعية، إلى الولايات المتحدة مع تكوين «ممر أمريكي» يبدأ من سيئول وطوكيو ليصل إلى لندن وبرلين وموسكو، مع وجود مدن كبرى في وسطه مثل لوس أنجلوس وشيكاغو ونيويورك. نجد هنا ثانية التفسيرات التجارية وفقدان الموقع المركزي في التجارة العالمية. إذ يؤكد بلوت (٢٠٠٠) كذلك، في نهج ماركسي جديد، دور العالم الجديد بقوله: استخدمت أوروبا الغربية مواردها للسيطرة على بقية العالم ومنع تطوره. وهي حتى قبيل العام ١٥٠٠، لم تكن، بحسب المؤلف، مختلفة عن الحضارات الأخرى، ولا أكثر دينامية، ولا أكثر ابتكاراً، ولا تحظى بمؤسسات مواتية للنمو. يحاول بلوت بدوره أن يقوض بنبرة جدلية انتقدها موكير، الأفكار المتعارضة لـ «ثمانية مؤرخين من ذوي النزعة المركزية الأوروبية»، من ضمنهم ويبر ولانديس وجونز ووايت ودايموند. ويقدم ديفيد كوساندي (١٩٩٧) تحليلاً أكثر

أصالة، مع تركيزه على الجوانب العلمية والتقنية، وأسباب النمو الأوروبي في هذا المجال مقارنة بالثقافات الأخرى. إن الموقع الجغرافي الفريد لأوروبا الغربية، التي يخترقها البحر بقوة، وتميزها بالبحار، هو ما يفسر نجاحها وتأخر الحضارة الإسلامية والهند والصين على العكس من ذلك. فمن ناحية فإن التجارة تصبح سهلة نظراً لوجود البحار، وهذا ما يؤدي إلى تقسيم للعمل أكثر وضوحاً، تقسيم مولد للنمو، يسمح بفائض لتمويل الباحثين والعلماء. إذ أن الازدهار الاقتصادي، المرتبط بالتجارة والبحر، هو أول عوامل التقدم التقني والعلمي. والعامل الثاني، وهو مرتبط دوماً بوجود البحر، هو تقسيم أوروبا إلى دول مستقرة، محمية بحواجز طبيعية واضحة (السواحل رسمت مقدماً حدود إسبانيا وبريطانيا العظمى واليونان وإيطاليا وهولندا والدنمارك وغيرها...). ويعد التقسيم السياسي المستقر للدول أحد عوامل التنافس الخلاق في المجال العلمي والتقني، إذ تميل كل دولة إلى إيلاء أولوية للأبحاث من أجل التميز على غيرها. على النقيض من ذلك، في الإمبراطوريات الموحدة والقوية، مثل إمبراطوريتي الإسلام والصين، وفي ظل عدم الحذو حذو الآخرين، والدور السلبي لجماعات الضغط المناوئة للتغيير، فإن مثل هذه الظروف المواتية لم تكن ذات فائدة في مجال الاختراعات.

٨.٢. المدن

ثمة فرضية أخرى، طورها بروديل (١٩٧٩) وهيلبرونر (١٩٨٩)، تشير إلى دور خاص لمدن في أوروبا الغربية، تستفيد من سقوط قوة

مركزية - اختفاء الإمبراطورية الرومانية والتفتت السَّيَاسِيَّ الشَّامِل الذي أعقب ذلك في العُصُور الوُسْطَى - لتأكيد استقلالها وامتيازاتها، وتبني الحريات الاقتصاديَّة التي تتسم بها رأسماليَّة السُّوق (حرية التَّجَارَة، وحرية الاستثمار، وحرية الأسعار، وغيرها). ويشدد وايت (١٩٧٨) أيضًا على عقليات سكان المدن الأوائل، القادمين من الرِّيف، والمعتادين على ممارسات مستقلة: «كانت بداية الثَّوْرة الزراعيَّة في أوائل العُصُور الوُسْطَى غير واضحة المعالم مع استخدام السَّلاف آلة حراثة ثقيلة ذات عجلات، يجرها قطيع من ٤ إلى ٨ ثيران. وقد عثر عليها في منطقة سهل بو عام ٦٤٣، فيما لم يعثر عليها في بريطانيا العظمى إلا في القَرْن التَّاسِع عند غزوات السُّمَال... وقد وجد الفَلَّاح السُّمَالِي أخيرًا أداة تتلاءم مع بيئته». ولأنَّ مثل هذا العدد من الحيوانات لا يتوفر إلا لدى قلة من المزارعين، لذلك كان من الضَّروري تكوين جماعات وعقد اتفاقات من أجل استخدامها. ناهيك عن أنَّ الأرض لم يكن بالإمكان أنْ تَكُون فردية، فكانت هناك حاجة لمشاركتها في إطار الحقل المفتوح: «كان لا بد للزراعة أن تتم تحت رقابة صارمة من مجلس القرية... وقد أدَّى استخدام آلة الحرث الثَّقِيلَة في شمال غرب أوروبا إلى الحد من الفردية ولكنه أفضى إلى بناء أنظمة قوية بين الفَلَّاحين لإدارة أنشطتهم الخاصَّة. وعندما سمح الفائض المتزايد لعدد كبير منهم بالانتقال إلى المدن، أخذوا معهم عادات الاستقلال المجتمعي التي كانت أقوى بكثير من كُلِّ ما عرف في ظل

الإمبراطوريَّة الرومانية. ولذلك بدأت المدن في وقت مبكر للغاية في الكفاح من أجل أن تتحول إلى مجتمعات برجوازية متحررة من أي ولاء لسلطة أعلى وغالبًا ما تم ذلك بنجاح. (...) كان المزارعون يعرفون أعمالهم من دون أن يبدوا تحفظًا إذا ما وجدوا طريقة أكثر كفاءة في عملهم. إنَّ الفَلَّاح الغبي أسطورة اخترعها سكان المدن الذين نسوا أسلافهم الرِّيفيين». (المرجع نفسه).

وحتى لو قامت الشَّرَكَات الحضريَّة بخنق الحريات الاقتصاديَّة تدريجيًّا في نهاية العُصُور الوُسْطَى وفي العصر الحَدِيث، مؤدية إلى الانتقال نحو الرِّيف (نظام التَّخْلَص التَّدرِجِي)، فإنَّ الحركة كانت قد انطلقت، وستستمر الرأسماليَّة في تأكيد نفسها، لتلد بذلك الرأسماليَّة في المدن الغربيَّة، مؤدية إلى كامل العملية التي أفضت إلى الثَّوْرة الصَّنَاعِيَّة في القَرْن الثَّامِن عشر: «في الغرب، كانت الرأسماليَّة والمدن في الواقع وجهين لعملة واحدة (بروديل)». لم تستفد مدن العَالَم الإسلامي - كما هو الشَّأن في الصِّين والهند - من هذه الحريات أبدًا، إذ بقيت خاضعة إلى إمبراطوريَّات قوية ومركزية. وأخيرًا، فإنَّ سقوط الإمبراطوريَّة الرومانية من شأنه أن يفسَّر عبر القرون، لماذا كانت الرأسماليَّة الحَدِيثَة اختراعًا غربيًّا.

٢. ٩. الجمل والعجلة

ألف مُؤرِّخ أمريكي مختص بالإسلام في العُصُور الوُسْطَى، هو ريتشارد بوليت، كتابًا تقليديًّا (١٩٧٥) عن دور الجمل في اختفاء العجلة في الشَّرْق الأوسط بعد العُصُور القديمة قال فيه:

« إن الحكمة الشعبية ترى أن العجلة من أكثر اختراعات الانسان حنكة، أمّا الجمل فهو من أقل مخلوقات الله ذكاء. وقد اختفت العجلة تدريجيًا لصالح الجمل والجمل العربيّ ذي السنام الواحد، بين القرنين الثالث والسابع الميلاديين (إذًا فإنّ الإسلام قد ورث هذا الوضع ولم ينشئه)، والسبب الرئيس كان اقتصاديًا إذ إن التنقل على ظهور الحيوانات أقل تكلفة من العربات التي تجرها الحيوانات، من دون أن نحسب كلف بناء الطرق اللازمة لهذه الأخيرة وصيانتها. وقد يفسر تدهور شبكة الطرق في الإمبراطورية الرومانية بعد القرن الثالث، مع تراجع روما، التواريخ المذكورة أعلاه. وإن لم تختف العجلة في بلاد الغال، بالرغم من اختفائها في أفريقيا والشرق، فإنّ تفسير ذلك يكمن في عدم وجود الجمال في الغال. وكذلك يشير بروديل (١٩٧٩) إلى الاختلاف الآتي بين الثقافتين: تتميز البيئة العثمانية بوجود قوافل الجمال في كلّ مكان...يمتد نشاط القوافل - الجمال والجمال العربية - من جبل طارق إلى الهند وشمال الصين، ومن شبه الجزيرة العربية وآسيا الصغرى إلى أستراليا وقازان.... وكثيرًا ما وصف المسافرون الغربيون وسائل النقل هذه، وتجمع المسافرين بأعداد كبيرة في وقت واحد، والرحلات الطويلة حيث لا يجد المرء كلّ مساء، كما هو الحال في إنجلترا، بلدات وملاهي ليلية للإقامة فيها، ومحطات توقف في الهواء الطلق ليلاً عندما يسمح الموسم، أو في الخانات والنزل، والمباني الكبيرة المريحة وقليلة الكلفة ». وهكذا تخلت إحدى الحضارات الإنسانية العظيمة عن

العجلة لأسباب اقتصادية. ينوه بوليت في كتابه وتحديدًا في فصل (مجتمع بلا عجلات)، إلى العقلية التي طورت حكمًا مسبقًا غير واعٍ ضد العجلة، وهي عقلية منتشرة في كلّ مكان (عقلية ترفض تسيد العجلة)، وهي حقيقة تأكدت، على سبيل المثال في عدم وجود عربات يد في مواقع البناء في طهران حتى القرن العشرين، أو بوجود الهوداج التي يحملها جمّالان بدلًا من أن تُجرّ على عجلات، أو بسبب عدم وجود مدفعية متحركة في الجيوش العربية. إن تأخر المجتمعات الإسلامية في اعتماد العجلة في ما بعد، أثناء حقبة الاستعمار، هو نتيجة لذلك، كما يشير تيلييه (٢٠٠٢): «عند ظهور وسائل النقل الآلية، وجدت المجتمعات التي تتخذ من الجمال وسيلة نقل رئيسة، نفسها محرومة بشكل خاص نتيجة عدم وجود شبكة طرق لديها، وأيضًا لأنّ استخدام العجلة والآليات المختلفة، التي أدت دورًا مهمًا للغاية في الثورة الصناعية، كان مهمشًا تمامًا لديها. بل إنّ فكرة استخدام الآلة نفسها كانت قد نزعت تقريبًا من أذهان السكان الذين يعيشون على الجمال». كان عرض أي شارع رئيس جديد في القاهرة، حتى عام ١٨٤٥، يُحدّد بإجمالي عرض جملين محملين « (بوليت). يمكن بالطبع إرجاع الشوارع الضيقة خلال العصور الوسطى، في أوروبا وكذلك في الأراضي الإسلامية، إلى عوامل أخرى فهي تسمح بكثافة سكانية أعلى، وبالنتيجة يسهل وصول المشاة إلى المدينة بسبب عدم وجود وسائل النقل السريع، كما أن مثل هذه الطرق تسهل الدفاع عن المدن، وتوفر الظل والمأوى من الرياح، وتسهل العلاقات الاجتماعية. ومع أن المدن الغربية كانت

قد تكيفت مع تعميم استخدام العجلة، إلا أن الأمر لم يكن مماثلًا في مدن العالم الإسلامي، وذلك بسبب خيار كان بالتأكيد عقلانيًا في البداية، لكنه تحول لاحقًا إلى نوع من المأزق الفني.

الخاتمة

في نهاية هذا العرض الشامل من التفسيرات، يبدو لنا أن مجموعة من العوامل، وليس عاملاً واحداً، تتيح تسويق التراجع الذي بدأ في مرحلة متأخرة من العصور الوسطى. ويبدو أن الجوانب الجغرافية كانت حاسمة في التفسير بمعية العوامل الاقتصادية (تحول التجارة نحو الغرب مع اكتشاف أمريكا، ونوع وسائل النقل المستخدمة، والنظم المتعلقة بالأراضي) وعوامل مؤسسية (غياب الإصلاح السياسي، وركود التقنيات، والتفسير المحافظ للدين). غير أنه إذا كان من الممكن إلقاء الضوء على الماضي بهذه الطريقة، كما حاول بعض الكتاب، فماذا عن الحاضر والمستقبل؟ كثيرا ما يقال إن الإسلام يحتاج إلى إصلاح، إلى تطور مماثل لما شهدته أوروبا في عصر النهضة ثم عصر التنوير، والحجة التي تطرح أحيانا هي أن الإسلام ولد في وقت متأخر، وهو ما قد يفسر لماذا لم يمر بهذه المرحلة حتى الآن: «نحن الآن في العام ١٤١٥ حسب التقويم الإسلامي. وفي أوروبا، تم حرق يان هوس في العام ١٤١٥، ولكن في عام ١٤٣٦ في أعقاب الحروب الهوسية في بوهيميا، حصل أنصاره على تنازلات من الكنيسة. وبحلول العام ١٤٧٠، كانت أناجيل غوتنبرغ منتشرة في جميع أنحاء أوروبا. وفي العام ١٥٠٦، بدأ المصلح الكبير زوينكلي بالوعظ والإصلاح في سويسرا. وفي العام ١٥١٧، قام لوثر بتثبيت أطروحته

على باب كنيسة فيتنبرغ. وقد هزت حركة الإصلاح أوروبا الشمالية. اليوم، ونحن في عصر الإنترنت والسفر السريع عبر القارات إذ تتغير الأمور بسرعة فائقة فإن النظرة التفاضلية يمكن أن توحى بتغيرات سريعة وعميقة وإيجابية في البلدان الإسلامية»^(٩).

إن هذه التغيرات السريعة تتطلب تحولاً إلى الديمقراطية، ولكن الديمقراطية، كما رأينا، كثيراً ما تعوقها حقيقة مفادها أن الإسلاميين المتطرفين يميلون إلى احتكار المعارضة. ولذلك فإن تراجع التطرف يبدو شرطاً لتطور العالم الإسلامي، سياسياً واقتصادياً. في الأحكام المسبقة التي أعرب عنها كلا الجانبين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يميل الإسلام إلى عدّ الغرب غير أخلاقي، فيما يراه الأخير متعصباً. والتقارب لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحلّى العالم الإسلامي بقدر أكبر من التسامح، وفي الوقت نفسه يُظهر الغرب قدراً أكبر من الحس الأخلاقي، مع تفادي التطور نحو المادية العقيمة. وفي ظل ترويض السوق بقيم عليا، مثل التجارب الديمقراطية والاجتماعية التي تسعى إلى القيام بذلك، كيف ينبغي وضع المبادرة الفردية، وهي قوة تحفز على التقدم، في إطار تضامني؟ إن بالإمكان تعلم قيم الإسلام، الذي كان هدفه دائماً هو أن يضع الإنسان، وهو يعيش حياته اليومية، ضمن القيم الأخلاقية المشتركة. ولذلك فإن التقارب المزدوج سيكون ضماناً لتفاهم أفضل وتواصل من شأنه تخفيف التوترات.

(٩) إيكونوميست، دراسة استقصائية عن الإسلام ١٩٩٤.

مصدر الدراسة:

مجلة المنطقة والتنمية العدد ١٩-٢٠٠٤

المراجع:

إيكونوميست، دراسة استقصائية عن الإسلام ١٩٩٤.
باربر، بنجامين، الجهاد في مواجهة عالم ماك /، ١٩٩٥، دار
راندوم هاوز.

بورلو، جوزيف، الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠، دار هاشيت.
بيرك، إدموند، تأملات في الثورة الفرنسية، ١٧٩٠.

بروديل، فرناند، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية..
من القرن الخامس عشر وإلى الثامن عشر، ١٩٧٩، دار
أرماند كولين

بلوت، جيمس، ثمانية مؤرخين أوروبيين، ٢٠٠٠، دار
غيلفورد بريس.

بوليت، ريتشارد، الجمل والعجلة، ١٩٧٥، مطبعة جامعة
هارفارد.

بينامي، ألن، المؤسسات والعوامل الاجتماعية في النظرية
الاقتصادية، المجلة الاقتصادية، المجلد ١١ العدد ٣ لسنة
١٩٦٠.

بيترز، رالف، ما وراء بغداد: حرب وسلام ما بعد الحداثة،
٢٠٠٣، دار ستيكبول بوكس.

بيريفيت، ألان، مجتمع الثقة، ١٩٩٥، دار أوديل جاكوب.
تشودوري، نيراد كيرتي، آسيا قبل أوروبا، ١٩٩٠،
كامبريدج

تيليه، لوك نورمان، ابن لادن وفضاؤه، المنظمات
والأقاليم، ٢٠٠٢، دار أتيه برانتامب.

جونز، إيريك المعجزة الأوروبية، ١٩٨١، مطبعة جامعة
كامبريدج

حوراني، البرت، تاريخ الشعوب العربية، ١٩٩١، دار فيبر
آند فيبر.

دايموند، جاريد، كتاب أسلحة وجراثيم وفولاذ، ١٩٩٧، دار
نورتون.

ديون، ب / جاكوار، ج، دراسة «الإمبراطورية العثمانية»،
تحرير ليون بيير. ضمن كتاب ترددات النمو ١٥٨٠-
١٨٣٠، من سلسلة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي
للعالم، المجلد ٢، الناشر أرماند كولين.

غروسية، رينيه، حصيلة التاريخ، ١٩٤٨، دار بلون.
سويل، توماس، العرق والثقافة: وجهة نظر، ١٩٩٤، دار
بيزك بوكس.

شتراوس، ليفي، العرق والتاريخ، ١٩٥٢، اليونسكو

فالنسي، لوسيت، «العالم الإسلامي» الجمود والثورات ١٧٣٠

- ١٨٤٠، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للعالم، المجلد
٣، تحرير ليون بيير، ١٩٧٨، دار أرماند كولن

فوكوياما، فرانسيس، الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها
في خلق الرخاء الاقتصادي، ١٩٩٥، دار فري بريس.

كوساندي، ديفيد، سر الغرب: من معجزة الماضي إلى
الركود الحالي، ١٩٩٧، دار آريا.

كوهين، دانيال، «هل هناك لعنة اقتصادية إسلامية؟»،
لوموند، ٦ نوفمبر ٢٠٠١.

لانديس، ديفيد، غنى الأمم وفقرها: لماذا بعضها غني جدًا
وبعضها فقير جدًا، دار نورتون.

لانغلييه، جون بيير، «المنصور، ريشيليو الحرب
المقدسة»، لوموند، ٢٦ يوليو / تموز ٢٠٠٠.

لانغلييه، جون بيير، محمود الغزنوي، كاسر الأصنام،
لوموند، ٢٨ تموز يوليو ٢٠٠٠.

لورنس، هاريسون، ١٩٩٢، من يزدهر؟ كيف تؤدي القيم
الثقافية إلى النجاح الاقتصادي والسياسي، منشورات
بيزك بوكس.

لورنس، هنري، المشرق العربي والعروبة والإسلاموية
من ١٧٩٨ إلى ١٩٤٥، ٢٠٠٢، دار أرماند كولين.

لويس، برنارد، اكتشاف المسلمين لأوروبا، ١٩٨٢، دار
نورتون.

لويس، برنارد، ما الخطأ الذي حدث؟ التأثير الغربي
والاستجابة في الشرق الأوسط، ٢٠٠٢، دار فينيكس.

لو بوشيه، إيريك، «ما وراء العراق، إفلاس العالم العربي»،
لوموند، ٣ شباط / فبراير ٢٠٠٣.

لومبار، موريس، الإسلام في عظمته الأولى: من القرن
الثامن حتى القرن الحادي عشر ميلادي / ١٩٧١ دار
فلاماريون.

المؤدب، عبد الوهاب، مرض الإسلام، ٢٠٠٢، دار سوي.

ميكور، جويل، رافعة الثروة: الإبداع التكنولوجي والتقدم
الاقتصادي، ١٩٩٠، مطبعة جامعة أكسفورد.

هيلبرونر، روبرت، صناعة المجتمع الاقتصادي، ١٩٨٩،
دار برنتيس هول.

وايت، لين تاونسيند جونيور، الدين والتكنولوجيا في
العصور الوسطى: توسع التكنولوجيا من ٥٠٠ - ١٥٠٠،

١٩٧٨، مطبعة جامعة كاليفورنيا.